



الباب الثالث

إدارة وقت العملية التعليمية



obeikandi.com

حول الدروس الخصوصية

إن التعليم جزء لا يتجزأ من أمن مصر القومي كما يعتبر استثماراً للقوة البشرية وليس مجرد خدمة للمواطنين فقط لذلك يعتبر تطويره بمثابة مشروع قومي ومن ناحية أخرى فإن التعليم يبني الأفراد من جميع النواحي وهم بدورهم ثروة قومية للبلد وتسليحهم بالتعليم الجيد يعتبر خطوة كبيرة نحو بناء المجتمع بناءً سليماً كما لا يكون هناك تطور وتنمية حقيقية وجادة بدون نظام تعليمي سليم وكامل.

وهناك مشاكل كثيرة في التعليم تؤدي إلى انحدار مستوى التعليم وتآكل أي تطور يحدث بالتعليم لذلك قبل التفكير في أي مشاريع تطوير للتعليم يجب التفكير في وسيلة للقضاء على هذه المشاكل وإذا كانت هذه المشاكل بمثابة الأفعى أو الآفة بالنسبة للتعليم فإن الدروس الخصوصية هي رأسها كما أن الدروس الخصوصية تعتبر وباءاً اجتماعياً انتشر وتفشي في المجتمع وشرطاً ينهش في جسد التعليم والأسرة المصرية والدروس الخصوصية مثلها مثل الهرمونات التي تستخدم في صناعة الدواجن البيضاء والتي نحصل منها على لحوم صناعية شتان بينها وبين لحوم الدواجن الغير مهرمنة بالمثل فإن الدروس الخصوصية قد تحقق في أغلب الأحيان ، مستوى وهمي للطالب ينال به نجاح لحظي والحصول على الشهادة المرجوة وسرعان ما ينحدر هذا المستوى الصناعي ويرجع الطالب إلى مستواه الطبيعي والدليل على ذلك أن

خريجي المدارس الثانوية متعاطي الدروس الخصوصية عندما ينتقلون إلى الجامعة قد يظهرون بمستواهم الحقيقي إذا لم يستمروا في الدروس الخصوصية والجامعة بها أمثلة كثيرة ممن لم يحققوا حتي مجرد النجاح ببعض الكليات ،التي لا تعترف بالمستوي الوهمي، مما أجبرهم علي التحويل إلى كليات أخرى تتناسب مع قدراتهم الحقيقية.

كما أن الدروس الخصوصية قد تؤدي إلي عدم تحقيق تكافؤ الفرص، فهناك طلاب ذوى قدرات ذهنية فائقة لكن قدراتهم المالية متواضعة حالت دون انجرافهم في طريق الدروس الخصوصية الأمر الذي ترتب عليه عدم استمرارهم في المنافسة واكتشاف قدراتهم في المراحل المتأخرة من التعليم.

والدروس الخصوصية هي أم مشاكل التعليم التي تحول دون تطوير التعليم وإذا تم القضاء عليها تم القضاء علي معظم مشاكل التعليم فإذا لم يكن هناك دروس خصوصية لم يلجأ الطلاب لأختلاق الحيل والأسباب الواهية في الغياب عن المدرسة وأنظموا في المدرسة وطوال العام الدراسي كما أن المدرسين ينتظمون ويجدون في شرحهم أثناء الحصة المدرسية، ولذهب الطلاب بشنطة مدرسية حقيقية وليست صورية كما نلاحظ الآن، ولم تظهر المجاميع التي تفوق ال 100%، ولتم اكتشاف قدرات الطلاب الحقيقية، ولم نحتج إلي ما سمي أخيراً بالتعليم المتميز والتعاوني وربما يقول قائل أن الدروس الخصوصية مسألة شخصية

والغير قادر لا يتعاطاها ولكن للأسف فرضت علي الفقير قبل الغني وعلي الضعيف قبل القوي ولا مفر منها للمنافسة .

وللقضاء علي الدروس الخصوصية فالأمر هين وبسيط لكن يحتاج إلي قرار جريء من منطلق أن أثر الدروس الخصوصية علي الأمن القومي لا يقل عن أثر البناء علي الأراضي الزراعية علي الأمن الزراعي هذا علي سبيل المثال.

الدروس الخصوصية مفترى عليها

إن منهج السياسات السابقة لا يبحث في الأسباب الحقيقية التي أدت إلى انتشار الدروس الخصوصية ويرجعون السبب إلى أن الملتحقين بالمدارس لا يقومون باستذكار دروسهم على الوجه الأكمل وبالتالي يلجأون إلى الدروس الخصوصية كما أن المدرسين ليس لديهم ضمير ولا يقومون بواجباتهم في المدارس طمعاً في الدروس الخصوصية المنزلية وفي نهاية الأمر فالناس هم سبب المشاكل أما المسؤولون وسياساتهم الخاطئة لا يتم الحديث عنها ومن يتحدث عن تلك الأخطاء فهو في قلبه مرض وهو متشائم ولا يرى الإنجازات التي يتحدث عنها المسؤولون في المؤتمرات ووسائل الإعلام وتظل المدارس مجرد أماكن للإيواء غادرها الطلاب إلى المنازل حيث الدروس الخصوصية التي يتم من خلالها تلقين الطلاب فنون الإجابة على الأسئلة المتوقعة الموجودة في نماذج

الامتحانات والتي تقوم الوزارات بطباعتها وبيعها للطلاب باعتبارها بديلاً عن الكتب الخارجية التي يحاربها المسؤولون في الوزارة على الرغم من أن هذه الكتب الخارجية لاتصدر إلا بتصريح من الوزارة.

ان الوزارة دأبت على التأكيد على أن امتحان الثانوية العامة هو امتحان مسابقة وفي المسابقات يتم فرز الطلاب وتصنيفهم، والطلاب وأولياء الأمور تعلموا الدرس وفهموا أن العملية في المقام الأول تصنيف وفرز وسباق أما تنمية القدرات المختلفة ومنها قدرات الإبداع فلا مجال لها في تلك المسابقات فالإبداع يتطلب تنمية القدرة على اكتشاف علاقات جديدة وإنتاج شيء ما جديد ولكن عمليات الاستظهار والحفظ تتطلب وجود محترفين في عمليات التلقين يقوم المدرس الخاص بهذا الدور وهو دور نمطى بسيط كان يقوم به الشيخ في الكتاب وبالتالي نجد متخصصين في الدروس الخصوصية من مهن مختلفة إذن بيت القصيد أن السياسة التعليمية التي تستهدف تنمية الثقافة هي المسئول الأول عن تلك الظاهرة.

وإذا اهتمت السياسة التعليمية بالتنمية المتكاملة للطالب عقلياً وجسدياً ونفسياً واهتمت بالعملية التعليمية حتى يصبح محوراً تنمية قدرات الإبداع مما يتطلب وجود اختلاف وتنوع فيحل المشكلات ويتوقعها وبالتالي لن يكون هناك سبب وجيه للحفظ والتذكر والدروس الخصوصية لأن المناهج التي تنصب على حل المشكلات وتوقعها وتعرض وجهات

النظر حول المادة العلمية المعروضة فى المقررات تتطلب التفرد وليس التنميط والتقدير الذى تقوم به المقررات الدراسية ونماذج التصحيح ونماذج الامتحانات الحالية.

وفى بحث أجرى فى الولايات المتحدة أوضح أن الطلاب أصحاب الدرجات الكبيرة فى التحصيل حصلوا على درجات قليلة فى مقياس الإبداع عكس الطلاب الحاصلين على درجات أقل فى التحصيل حصلوا على درجات أعلى فى مقياس الإبداع.

وفى كندا حدث أن الطالب الحاصل على الترتيب الأول فى العلوم رسب فى الالتحاق بكلية الطب عكس الطالب الذى احتل ترتيب الثلاثين فى التحصيل لكنه نجح فى الالتحاق بكلية الطب لأن المقابلات العميقة المؤهلة لدخول الكلية إلى جانب إتمام دراسات العلوم كانت تتناول الثقافة العامة للطلاب التى رسب فيها الأول ونجح فيها الذى احتل ترتيباً متأخراً فى التحصيل لأن إتقان المادة العلمية وحفظها لا يودى بالضرورة إلى إنتاج شخصية متكاملة نفسياً واجتماعياً وسياسياً وجسمانياً وعقلياً وأخلاقياً وهذا يجعل الطبيب يحافظ على صحة مريضه مثل أتعابه ويجعل الشرطى يحافظ على أمن الوطن وليس أمنه المادى ويجعل أستاذ الجامعة يحرص على تفوق طلابه عليه بدلاً من قهرهم وتجعل من كل مسئول وكل مواطن أن يضع وطنه فى قلبه وليس فى جيبه.

الدروس الخصوصية صورة من صور الغلاء

تمثل الدروس الخصوصية أحد القنوات الحديثة لاستنزاف دخل الأسرة المصرية فمُنذ أطلقت الدولة يد القطاع الخاص في التعليم من الحضانة إلى الجامعة وأصبحت جامعة القاهرة أقدم الجامعات المصرية بها قسم بمصروفات وأصبح لدينا ازدواج في نظام التعليم بجانب تخلف المناهج واعتمادها على التلقين والحفظ وتدهور المستوى المادي للمعلمين مما دفعهم إلى تعويض فارق الدخل من خلال الدروس الخصوصية التي تمثل مظهر من مظاهر خلل نظام التعليم وبدلاً من علاج الظاهرة يقترح البعض تقنينها والتعامل معها كأمر واقع وإذا كان هناك العديد من الحلقات التي تحكم خناقها حول أعناقنا فإن ظاهرة الدروس الخصوصية تمثل أحد هذه الحلقات وإذا تأملنا هذه الظاهرة نجد التالي:

- يؤكد البعض فشل وزارة التربية والتعليم في القضاء علي ظاهرة الدروس الخصوصية مما حدا بالبعض الآخر ومن بينهم لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس الشعب المصري برئاسة د. حسام بدر اوي إلي إعداد تقرير حول هذه الظاهرة أكد فيه أن الدروس الخصوصية تكبد الأسر المصرية 12 مليار جنيه، لذلك طالبت اللجنة في تقريرها بتقنين هذه الظاهرة وتنظيمها بقانون لأنها أصبحت أمراً واقعاً ولا سبيل لمواجهته، لكن أعضاء مجلس الشعب رفضوا هذه الفكرة ورفضوا

تقنينها عند مناقشة التقرير في المجلس وظل الوضع قائماً كما كان عليه وفي تقرير اللجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى حول توزيعات الدخل والإنفاق للأسر المصرية يؤكد التقرير أن الدروس الخصوصية ساهمت في تخفيض معدل النمو المتوقع وانكماش الدخل المتاح للتصرف لدي المواطنين واضطرارهم إلي تخفيض الكميات المطلوبة من السلع والخدمات وهي عناصر ساهمت في تخفيض معدل النمو المتوقع خلال العام المالي 2002- 2003 إلي 2.5% بالمقارنة بمعدل النمو الذي قدرته الخطة الخمسية الثانية بنحو 6.2% كمتوسط سنوي، وأشار التقرير إلي أن الإنفاق العائلي علي الدروس الخصوصية يقدر بنحو 15 مليار جنيه.⁽¹⁾

هكذا تعلن الحكومة فشل سياستها التعليمية وعدم قدرتها على مواجهة ظاهرة الدروس الخصوصية التي قدرها تقرير مجلس الشعب بحوالى 12 مليار وقدرها تقرير مجلس الشورى بحوالى 15 مليار ولكن الحمد لله رفض أعضاء مجلس الشعب تقنين هذه الظاهرة.

بينما وجهت المحكمة التأديبية العليا بمجلس الدولة ضربة قوية لمافيا

1-مجلة الأهرام الاقتصادي - 22 سبتمبر 2003
0

الدروس الخصوصية في حكمها بمجازاة 24 مدرساً بمدرسة أبو كبير الثانوية بخضم شهر من مرتب كل مدرس وتوجيه اللوم لمديرين بإدارة أبو كبير التعليمية بالشرقية تبين قيامهم بمزاولة الدروس الخصوصية بالمخالفة لقرار وزير التربية والتعليم وأكدت المحكمة في حيثيات حكمها أن الدروس الخصوصية للطلاب مقابل أجر خارج المؤسسة التعليمية وبعيد عن إشراف الدولة أصبحت أخطر الظواهر علي المجتمع وتعوق خطط الدولة ومتطلبات المجتمع في التحديث والتطوير المستمر للتعليم وأن الدروس الخصوصية تعمق معاناة الأسرة المصرية وتحملها أعباء إضافية لا طاقة لها بها في سبيل توفير فرص متكافئة لأبنائهم في التعليم للحصول علي أرفع الشهادات العلمية.⁽¹⁾

وحول هذه الظاهرة يقول المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية لقد أغلقنا 37 مركزاً للدروس الخصوصية ، ولكن يجب أن تكون هناك وقفة مع هذه الظاهرة فلا يجب محاربتها بإغلاق هذه المراكز فقط بل يجب معرفة أسبابها والعمل علي القضاء عليها خاصة أن هذه الظاهرة بدأت من الكتاب الخارجي الذي يكلف الأسر المصرية أكثر من 1.5 مليار جنيه ، لابد من حسم هذه المسألة والاكتفاء بالكتاب المدرسي موضحاً أنه تمت إثارة

هذه القضية في اجتماع مجلس المحافظين وتطرقت المناقشة إلى الكتاب الخارجي لكن البعض رأى أن الكتاب الخارجي ليس بدعة بل إبداع فكري.

ماذا يفعل شعبنا المنكوب بهذا النظام الذي تعلن فيه الحكومة فشل سياستها التعليمية ويطالب نواب الشعب بتقنين الانحراف بدلاً من علاجه، وفي موقع آخر يرى مجلس المحافظين أن الكتب الخارجية نوع من الإبداع فهل يوجد إبداع أكثر مما نعانيه.

وإذا تابعنا الدراسة التي أعدها المستشار عدلي حسين محافظ القليوبية وقال فيها أن ظاهرة الدروس الخصوصية استشرت بين ملايين الطلاب من الروضة وحتى الجامعة وأن الدرس الخصوصي أصلاً الدرس الذي يلقيه المعلم علي طالب خارج الجدول المحدد في خطة الدراسة أيا كان المكان الذي يلقي فيه هذا الدرس سواء كان نظير أجر يتفق عليه أم كان معونة يقدمها المعلم للتلميذ بدون مقابل وتطور هذا الاصطلاح إلى درس فردي يؤدي في منزل التلميذ أو الأستاذ بناء علي اتفاق خاص يتم بين الطرفين.

يوميات طالب في حياة الدراسية:

يقوم الطالب صباحاً للذهاب للمدرسة يعود بعد الظهر ، ليذهب مباشرة إلى دروسه الخصوصية التي تبلغ متوسط 3 حصص يومياً

تنتهي عند صلاة العشاء ، فمنهم من يقوم بعمل واجباته المدرسية ومنهم من ينام ليصحو بعد منتصف الليل ليواصل مذاكرة وإذا كان في الأسرة عدد 2 – 3 طلاب في سنوات مختلفة ، نلاحظ مدي الكآبة الموجودة في الأسرة علي مستوي الآباء والطلاب لمدة عام دراسي كامل0

المدرس الخصوصي ماله وماعليه

في كل الحالات لابد من مدرس قوي أمين ، قوي في المادة العلمية التي يدرسها ، وخبير في طرق تدريسها ، وخبير في التعامل مع هذا النوع من الطلاب والأمين الذي يسعى وراء الكسب الحلال ، فيضع ذلك نصب عينيه ، فلا يغش الطالب وأفضل الحالات أن لايدرس المدرس أحداً من طلابه في الفصل ، ويفضل حتى أن لايدرس أحداً من طلاب المدرسة كلها ، ولو درس لطلاب من خارج مدرسته كان أفضل وأقرب إلى النزاهة وعندما يرى هذا المدرس بأم عينيه ما أصاب زميله ذاك الذي باع الأسئلة وغش الطلاب وغش المجتمع ، كيف نزلت عليه المصائب ،وعلى المدرس القوي الأمين أن يعود الطالب الاعتماد على نفسه يبدأ بالتدريج ، فيسند له حل الواجبات السهلة ، ويتأكد المدرس من تنفيذ ذلك كما يؤكد عليه إعداد دفتر الحصة والاهتمام به ، وترتيب حقيبته اليومية ، وسجل الواجب المنزلي ، وحتى الواجبات الصعبة التي

يقف مثل هذا الطالب أمامها عاجزاً يحلها المدرس على دفتر خاص بالبيت ، ثم ينسخها الطالب على دفتر المدرسة ، وهذا أضعف الإيمان وشيئاً فشيئاً يسند له مذاكرة بعض المواد السهلة كالتاريخ والجغرافيا والمطالعة والحديث ...مثلاً ،بينما يساعده المدرس في الرياضيات والقواعد والانجليزية مثلاً ويفرح هذا المدرس عندما يلاحظ أن طالبه سيستغني عنه ، لأنه صار يعتمد على نفسه ، يفرح هذا المدرس لأنه انتصر على الجهل أكبر أعداء الإنسان ، وأصلح إنساناً وخلصه من أخطر الأمراض وهو التواكل وعدم الثقة بالذات وعلى المدرس القوي الأمين عندما يلاحظ أن الأسرة أتت به للمباهاة فقط ، يشرف على الطالب إشرافاً فقط ، ويزرع فيه فضيلة الاعتماد على الذات ، ولا يميته عنده ، بل ينميها له ، وهذا هو لب التعليم وأصل التربية ، وربما عوده على تعلم مزيداً من المعلومات زيادة عن المنهج ، ليتفوق الطالب في الفصل ، ويصير من الأوائل وأسلوب التدريس الخصوصي يتطلب مهارة ، فيجعل الطالب يكتب بيده ، ويحل التمرين الذي حله المدرس أمامه ، ويحل تمريناً آخر لأول مرة شبيهاً بهذا التمرين، ويكلفه بواجبات إضافية ، ويزرع في نفس الطالب أن يكسب كل ما قدمه المدرس في الفصل ، ثم يكسب ما يقدمه له المدرس الخصوصي ، وهكذا يصير هذا الطالب من المتفوقين، وينجح المدرس الخصوصي في مهمته ، ويكسب أجره حلالاً ؛ لأن الطالب استفاد منه كثيراً .

تسهم الدروس الخصوصية ، لا محالة، في تفاقم الوضع المدرسي والتربوي والاجتماعي ، فتنعكس سلبا على الجوانب المهنية والأخلاقية التي تؤدي إلى هضم حقوق التلاميذ الفقراء والمعوزين وتحرمهم من تسلق السلم الاجتماعي ، فالدروس الخصوصية لا تعدو أن تشكل أحد أوجه الفساد الاجتماعي والأخلاقي الذي طال جميع المجالات والميادين والدروس الخصوصية ليست مسئولية المعلم وحده، فهي مسئولية منظومة متكاملة لذا وجب علينا أن نحمل كافة عناصر منظومة التعليم مسئولية تفضي هذه الظاهرة 0

الدروس الخصوصية سوق سوداء للتعليم

70% من الطلاب في مصر يتلقون دروساً خصوصية تستنزف 15 مليار جنيه من دخل الأسر فقد كشفت دراسة أعدها مركز المعلومات في مجلس الوزراء المصري أن ما بين 61- 77 في المائة من طلاب المدارس في السنوات الدراسية المختلفة يحصلون على دروس خصوصية ، بينما أشارت إحصاءات رسمية إلي أن هذه الدروس الخصوصية التي تجرمها وتحاربها وزارة التعليم تكلف الأسر المصرية قرابة 15 مليار جنيه سنوياً وقالت الدراسة، التي أوردت مجلة المصور الحكومية في عددها الصادر في 30 سبتمبر 2005 خبر عنها، وشملت ألف أسرة مصرية، أن متوسط إنفاق الأسرة على الدروس الخصوصية

يعادل حوالي 500 جنيه شهرياً في حين أن هذا الرقم يمثل الدخل الشهري للعديد من الأسر، وتكثر في المرحلة الثانوية في حين تبلغ 50 في المائة من الطلاب في المرحلة الابتدائية.

ونسبة من يأخذون دروساً خصوصية تزيد أو تقل، وفقاً لمستوى دخل الأسرة، ففي حين تقل النسبة إلى حوالي 61 في المائة في الأسر صاحبة الدخل الاقتصادي المنخفض تزيد إلى 77 في المائة في الأسر ذات الدخل المرتفع، وأن النسبة الكلية تقارب 69 في المائة من الطلاب، كما أن الإقبال على الدروس لم يعد معبراً عن ضعف مستوى الطالب ولكن لضمان المزيد من الشرح والحصول على مجموع أفضل .

وكشفت أسر العديد من الطلبة والطالبات الذين كرمهم وزير التعليم المصري لحصولهم على المراكز العشر الأولى على مستوى البلاد، أن الدروس الخصوصية سواء المنزلية أو في مجموعات التقوية داخل المدارس ومراكز التعليم المختلفة لعبت دوراً حاسماً في التفوق، حيث أخذ غالبيتهم دروساً خصوصية في نصف المواد الدراسية تقريباً بسبب الشكوى من ضعف التحصيل الدراسي في المدارس أو لتحسين المستوى .

وقد ظهرت أشكال غريبة وعديدة للدروس الخصوصية وتوسعت المراكز الخاصة المخصصة لهذا الغرض ، حتى أن العديد من المدرسين الذين يشكلون مجموعات طلابية للدروس الخصوصية في منازل الطلاب أو مراكز التعليم الخاصة يصبحون كاملي العدد قبل بدء العام الدراسي بشهر أو شهرين أحياناً، إضافة إلى سعي البعض الآخر للإعلان عن نفسه كمدرس خصوصي في ملصقات يجري توزيعها في الشوارع ولصقها على محطات المواصلات العامة(1)

وقد دفع الإقبال الشديد من جانب الأسر على الدروس الخصوصية لضمان تفوق أبنائهم، بعض المدرسين والشركات لطرح خدمة الدروس الخصوصية على شبكة الإنترنت عن طريق اتصالهم المباشر مع المدرسين، وتوفر بعض المواقع للطلبة المشتركين برنامجاً خاصاً مصمم لتلقي الدروس الخصوصية على الشبكة حيث تتوافر بهذا البرنامج عدة عناصر أهمها إمكانية المحادثة الصوتية ما بين المعلم والتلميذ، بالإضافة إلى استخدام هذا البرنامج كلوحة يقوم المدرس بشرح المعلومات المختلفة عليها ليشاهدها التلميذ على جهازه الخاص مباشرة.

كما يقوم التلميذ أيضاً بحل الأسئلة التي يطرحها عليه المدرس، والبرنامج مصمم بصورة تؤمن انسياب المعلومات بصورة سهلة وكان المعلم والتلميذ يجلسان مع بعضهما ، ويستفيد من خدمات هذه المواقع

الطلاب من المرحلة الابتدائية إلى الثانوية، كما يمكن للطلاب المفضلة بين عدة أساتذة يختارهم بنفسه وبعضها يوفر الدروس بثلاث لغات عربية وإنجليزية وفرنسية وكانت محاولات الحكومة المصرية لمحاربة من أسمتهم مافيا الدروس الخصوصية وصلت حدّ محاكمة بعض المدرسين وغلق العديد من المراكز الخاصة للدروس، ولكن دون جدوى.

المدرسون يدافعون عن أنفسهم:

وكان للمعلمين اعتراضات على اتهامهم بالجشع والطمع فأدلى بعضهم باعتراضاته حيث يقول رمضان الأمين – مدرس رياضيات- بالطبع ما يدفعني إلى إعطاء دروس خصوصية هو المادة، فأنا شاب وأرغب في الزواج ولو أنني اعتمدت على راتبي الضئيل؛ فلن أتمكن من الزواج أو حتى أن أحيا حياة هنيئة، فالدروس هي الحل الوحيد للخروج من هذا المأزق وتحقيق الحياة الكريمة، وإلا فكيف أفكر في تكوين أسرة والعيش كبقية خلق الله؟!.

ويقول محمد رمضان - مدرس بالمرحلة الإعدادية-: إن الرواتب لا تكفي ولا تفي بمتطلباتنا الأسرية؛ فأنا أب وأبنائي في مراحل التعليم المختلفة، ناهيك عن نفقات المأكل والمشرب ورسوم المدارس وغيرها، وهو أمر لا يقدر عليه أي مدرس إلا إذا اضطر إلى الدرس الخصوصي، ومهما تكن مكافأة الامتحانات؛ فلن تكون الأوضاع المادية للمدرس قادرة

على مواجهة متطلبات المعيشة.

ويقول المدرس جمعة عبد الواحد: يظن الكثيرون أننا فقط الذين نسعى لإعطاء الدروس الخصوصية، ويتغافل هؤلاء عن الطلاب الذين يلحوا على مدرسيهم لإعطائهم دروساً خصوصية، والتي أحياناً تقابل بالرفض من المدرس لانشغاله طوال الوقت، ولا يملك من الوقت ما يتيح إعطاء دروس لهؤلاء؛ فالقضية ليست متوقفة علينا فحسب، بل رغبة بعض الطلاب في الحصول على الدرجات النهائية في بعض المواد هي التي تدفعهم للدروس الخصوصية حتى لو كان المدرس ملتزماً ويراعي ربه وضميره داخل المدرسة، كما أن هناك أولياء أمور يصرون على إعطاء أبنائهم دروس خصوصية كلون من ألوان التفاخر أو رغبة في التخلص من شعور التقصير في حق أبنائهم مقارنة بأبناء أصدقائهم وزملائهم.

يقول خالد العتيبي - مدرس وولي أمر-: إن الدروس الخصوصية قد حلت مشكلة ضعف كثير من التلاميذ في مستواهم الدراسي، أحياناً يكون بعض الطلاب ضعفاء فعلاً ، وآباؤهم مشغولون عنهم بمشاغل أخرى، أو لا يتقنون فن التدريس، مما يضطرهم إلى اللجوء لمعلم متخصص، يهتم بأبنائهم ويرعاهم دراسياً.

وفي أغلب الحالات يحدث فعلاً تحسن في مستوى الطلاب، كما أن التعميم مرفوض بكل تأكيد ، فلو كان هناك بعض المدرسين لا يراعون

الله في عملهم داخل المدرسة، أو يضغطون على الطلاب لأخذ دروس؛ فهذا ليس معناه أن هذا سلوك كل المدرسين، فما قولكم في المعلم الذي يؤدي عمله على أكمل وجه ويجتهد في أن يرقى بتلاميذه ، ويراعي كل تلميذ وكأنه ابن له ، ثم يكون من بين هؤلاء طالب ضعيف التحصيل وربما يرجع لأسباب يمكن علاجها داخل المدرسة، وقد تكون لأسباب متعلقة بالتلميذ نفسه، وقد حاول المعلم معه، ثم يلجأ الطالب لمعلم خصوصي في البيت؟ لكن ما يجب التأكيد عليه هو حسن اختيار المعلم ولا أنكر أنني إذا وجدت من هو أصلح مني لتعليم أولادي فلن أتردد في أن يدرسوا لديه، لأنه قد يكون فعلاً زمار الحي لا يطرب، فأحياناً أشعر بالعصبية مع أولادي أو هم قد يشعرون بشيء من الخجل مني إن سألت أحدهم أفهم أم لا ؟ فقد يقول فهمت وهو لم يفهم خجلاً ، فإن أحسست أنه سيتقدم مع مدرس آخر فلن أتردد في الاستعانة به للتدريس لأولادي، فأنا أريد لهم الأفضل.

ويحمل الأستاذ محمد فهمي – وكيل مدرسة- الطالب بعض المسؤولية عن انتشار الدروس الخصوصية حيث يرى أن المشكلة ليست مدرس، فلو أن الطالب يذاكر بجد ويعتمد على نفسه، ويسأل في المدرسة عن كل ما يخفى عنه ، سيجد بلا شك من يجيب عن أسئلته ويوضحها له ، إن لم يكن مدرس الفصل سيجد مدرساً آخر في نفس المدرسة ، لكنه الكسل ، وقلة الاهتمام والانشغال بأمور أخرى غير التعلم، وعلينا أن نتعاون أولاً

في خلق طالب متفوق يبحث عن النجاح ويرغب في التعلم، لأجل العلم وليس لمجرد الحصول على شهادة، وهذه مسؤولية كل التربويين ، وعندها سنجد الطالب الذي يلاحظ ويحلل ويستنتج.

ويوافقه في الرأي الأستاذ أحمد عبد الرحمن إذ يقول: أرى ضرورة الدروس الخصوصية بالنسبة للطالب الضعيف، الذي يحتاج تقوية، ولا تتوفر هذه التقوية في المدرسة أما اعتبار الدروس الخصوصية عادة وعرفاً، فهذا من الخطأ الذي يجب أن نتداركه ، ويجب أن نعود الطالب الاعتماد على النفس.